وان كان على حساب ازدياد الطلب المحلي ، وانتعاش الفروع غير المصدرة كالبناء مثلا ، على اساس انه الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل الاقتصادية القائمة · ولا شك ان تجديد النمو في القطاع الانتاجي ، اذا ما تحقق ، سيكون احد اهم انجازات حكومة ليكود ، ومكسبا كبيرا للاقتصاد الاسرائيلي في اواخر السبعينات · الا أن ذلك يتطلب توفر شرطين اساسيين : اولا ، ارضية اقتصادية ملائمة ، وهي غير متوفرة حتى الآن ، في ظل التضخم المالي السريع ، وما يخلفه من عدم استقرار في الاسعار والاجور · ثانيا ، استثمارات واسعة ، تصب جميعها في القطاع الانتاجي · ودون ذلك ، فأن تجديد النمو سيؤدي الى تعقيد المشكلات القائمة ، خاصة على صعيد خلق المزيد من الضغوط التضخمية ، التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي على اية حال · وسنتطرق فيما يلي الى احتمالات نجاح او فشل عملية تجديد النمو الاقتصادي ، باعتباره احد مقاييس نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة · ثم مدى تأثير سياسة النمو على حل المشكلات الاقتصادية القائمة ، وأهمها التضخم والعجز التجاري ، والنقص في الاستثمارات ·

الاعتماد على المصادر الخارجية

تعتمد اسرائيل اعتمادا كبيرا على استيراد رأس المال ، والبضائع ، والخدمات ، من الخارج ، بغية الاستهلاك والاستثمار · فمجرى النمو السريع الذي رافق الاقتصاد الاسرائيلي منذ قيام اسرائيل وحتى سنة ١٩٧٣ ، تطلب الحصول على مصادر كثيرة من الخارج · اضافة الى ذلك ، يشكل استيراد الاسلحة ، خاصة بعد حرب تشرين ، عاملا اساسيا ايضا في الواردات الاسرائيلية · وقد ادت هذه الواردات [المصادر المالية والخدمات والاسلحة وغيرها] الى ازمات شديدة في ميزان اسرائيل التجاري ، نظرا لتخلف فرع الصادرات ، رغم جميع الحوافز التي خصصت لتشجيعه ، ودفعه الى الامام، خصوصا في عهد الحكومات السابقة · « لقد اصبح استيراد رأس المال ظاهرة دائمة عندنا ، تساعدنا فقط في الحفاظ على الوضع القائم · فمنذ خمس سنوات يشكل فائض الصادرات لدينا نحو ربع مجموع الموارد التي نستخدمها لسد متطلباتنا (مقابل اقل من الخمس قبل حرب تشرين) فيالوقت الذي انخفض معدل الاستثمار القائم لدينا تدريجيا من ٣ر٢٠٪ في سنة ١٩٧٣ الى ٥ر١٤٪ في سنة ١٩٧٧ ، بينما انخفض معدل الاستثمار الصافي في الفروع الاقتصادية المختلفة من ٨٪ الى نحو ٣٪ · وسيؤدي هذا الانخفاض في الاستثمار الانتاجي بالطبع ، الى خفض النمو الاقتصادي خلال السنين المقبلة ، في الوقت الذي يزداد فيه عبء الدين للخارج ، وذلك بسبب الديون المتراكمة ، ونظرا لتقلص الموارد المالية المجانية (التعويضات من المانيا ، والجبايات الصهيونية) ··· وتمثل اسرائيل اليوم المكان الاول في العالم من ناحية حجم ديونها للخارج ، اذ تزيد هذه الديون عن قيمة الانتاج القومي [خلال سنة] ، وحيث ننفق على تسديدها والفوائد المستحقة عليها نحو ربع مجموع الصادرات » (٨) · وكان مجموع ديون اسرائيل الخارجية الذي بلغ ٤٧٩ مليون دولار سنة ١٩٥٥ ، قد ارتفع ووصل الى ٩١٧ مليونا سنة ١٩٦٠ ، واستمر في الارتفاع بعد ذلك ايضا ، ووصل الى ١٧٧٤ مليونا سنة ١٩٦٥ ، و ٢١٥٠ سنة ١٩٦٧ ، و ٣٥٤٢ سنة ١٩٧٠ ، و ٥٥٦٣ سنة ١٩٧٢ · وازدادت قيمة هذه الديون بشكل ملحوظ بعد حرب تشرين ، اذ ارتفعت من ٦٨٤٨ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٨٠٤١ مليونا سنة ١٩٧٤ ، و ١٠٢٨٥ سنة ١٩٧٥ ، و ١١٩٣٩ سنة ١٩٧٦ (٩) · وخلال